المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

BANQUE POPULAIRE

بلاغ صحفي

يتعلق بعملية تفويت حصة 6,0187 % من رأسمال البنك الشعبي المركزي من طرف الدولة لفائدة البنوك الشعبية الجهوية

اتفقت وزارة الاقتصاد والمالية ومجموعة البنك الشعبي بتاريخ 17 أبريل 2014 على التفويت للبنوك الشعبية الجهوية، ما تبقى من حصة الدولة في رأسمال البنك المركزي الشعبي، أي نسبة 6,0187 % من الرأسمال المذكور، مع الإبقاء على سهم واحد في ملكية الدولة و منصبها في مجلس إدارة البنك المذكور و في اللجنة المديرية للقرض الشعبي للمغرب.

إن هذه العملية، التي تدخل في إطار تنفيذ القانون 96-12 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب، أعقبت ثلاث عمليات مماثلة أخرى، أنجزت في 2002 و 2011 و 2012، مما مكن البنوك الشعبية الجهوية من أن تصبح المساهم الرئيسي في البنك المركزي الشعبي بما يقارب نسبة 50,46 % من رأسمالها و ذلك على غرار المجموعات التعاضدية الدولية الكبرى، حيث تمتلك البنوك الجهوية مجموع أو على الأقل أغلبية رأسمال البنك المركزي.

تعتبر وزارة الاقتصاد و المالية و مجموعة البنك الشعبي أن عملية التفويت ستساهم في تعزيز تماسك القرض الشعبي للمغرب و تقريبه من المعايير الدولية للمجموعات التعاضدية الكبرى. و ستمكن كذلك هذه العملية من تعزيز عمل مجموعة البنك الشعبي سواء على مستوى تعبئة المدخرات أو على مستوى تمويل الاقتصاد وتعزيز مساهمتها في تفعيل الاوراش والمشاريع الهيكلية للمملكة و المساهمة في تعزيز دينامية التنمية الجهوية.